

الرباط، مارس 2012

التوصيات

اللجنة المعنية بالشؤون الاقتصادية والمالية، والشؤون الاجتماعية والتعليم

عن

اللامركزية والتماسك الإقليمي والاقتصادي والاجتماعي:
المناطق الساحلية والداخلية

المقررون:

السيد علي إركوسكون (عضو البرلمان التركي)، والسيدة إينيس أيلالا سيندر (نائب رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية والشؤون الاجتماعية والتعليم وعضو البرلمان الأوروبي) / أيلالا سندير (مان الأوروبي)

نحو إطار مالي أوروبي شامل من أجل التنمية الاقتصادية للمنطقة

المقررون: السيدة بدران (عضو البرلمان الأردني) والسيدة فلاستو (عضو البرلمان الأوروبي)

اللجنة المعنية بالشؤون الاقتصادية والمالية، والشؤون الاجتماعية والتعليم
عن

اللامركزية والتماسك الإقليمي والاقتصادي والاجتماعي:
المناطق الساحلية والداخلية

- حيث أن النمو السريع للمجتمعات العمرانية، جنباً إلى جنب مع النمو السريع للسياحة الشاطئية وزيادة الضخمة في التجارة العالمية عبر النقل البحري في المنطقة الأورومتوسطية يحدث حالة من عدم التوازن الإقليمي من خلال تمييز المناطق الساحلية على المناطق الريفية،
- وحيث أنه يبدو أن تعزيز البعد الإقليمي للعلاقات الأورومتوسطية والبدء في التفكير في إستراتيجية أورومتوسطية للتنمية المستدامة للمناطق الساحلية والداخلية أمراً ضرورياً،
- وحيث أن التنمية الاقتصادية الشاملة، في سياق الأحداث الأخيرة في عدد من دول الاتحاد من أجل المتوسط، ينبغي أن تُعطى قوة دافعة جديدة لمعالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة الأورومتوسطية،

1. تودّ أن يساهم الاتحاد من أجل المتوسط، من خلال أدوات التعاون المتاحة له، في تعزيز الديمقراطية وتحقيق استقرار مستديم في جميع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، كما تطالب بتعميق التعاون مع الشركاء المتوسطيين (والمجتمع المدني) اللذين اختاروا طريق الديمقراطية والمترقبين لدعم هامّ من طرف الاتحاد الأوروبي، لا سيما على المستوى المالي؛
2. تبدي أسفها أن دول الاتحاد من أجل المتوسط والدول الأورومتوسطية ككل والمؤسسات المانحة قد عجزت حتى الآن في دمج البعد الإقليمي للمنطقة الأورومتوسطية بشكل كامل في جدول أعمالهم السياسي رغم أهميته في تحديد التحديات الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة والتي ينبغي معالجتها على مدار السنوات المقبلة؛
3. تؤكد على أن الهدف الرئيسي للسياسة الإقليمية الأورومتوسطية ينبغي أن يتمثل في إنشاء منطقة من الديمقراطية، والسلم والازدهار المشترك، متضمنا التماسك الاجتماعي (من خلال التعاون الاجتماعي والإنساني والثقافي) والتماسك الإقليمي والنمو الاقتصادي، حتى تتمكن دول الاتحاد من أجل المتوسط من التجارة والاستثمار والنمو بطريقة مستدامة؛
4. تلقى الضوء على أن حالة عدم التوازن بين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية تتطلب نهجاً جديداً يقوم على الاستدامة والتماسك والحوكمة الجيدة؛
5. تُشدّد على أهمية دور السلطات المحليّة والجهويّة في ترويج تنمية الشركات الصّغرى والمتوسطة، وتدعو بالتالي السلطات الوطنيّة إلى تعزيز الامكانيات الماليّة والإداريّة للمحافظات الإقليمية.
6. ترحب بالعمل الذي تم القيام به في هذا الصدد من خلال المؤتمر الوزاري الأول للاتحاد من أجل المتوسط حول التنمية العمرانية المستدامة والذي عقد في ستراسبورج في 10 نوفمبر 2011 والتقارير حول البعد الإقليمي للاتحاد من أجل المتوسط الذي أصدرته الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية (ARLEM) والذي تم إقراره في أغادير في 29 يناير 2011؛
7. تدعو دول الاتحاد من أجل المتوسط إلى وضع إستراتيجية وطنية للتماسك الاجتماعي لضمان التنمية المستدامة للمناطق الساحلية والداخلية بالتعاون الوثيق مع السلطات المحلية والإقليمية؛
8. تشير إلى أن الإستراتيجيات الوطنية للتماسك الاجتماعي ومشروعات التعاون الأورومتوسطي ينبغي أن تعزز نهجاً متكاملًا للتعامل مع حالات عدم التوازن والتفاوت الاقتصادي بين المناطق والتي تفوض قدرة اقتصاد الدولة ككل، بما في ذلك:
أ- سياسات النقل والبنية الأساسية لمعالجة مشكلات العزلة والوصول للمناطق الداخلية، بالإضافة إلى تأسيس شبكة نقل أورومتوسطية متكاملة ومتعددة الوسائل للمساعدة في تعزيز التجارة بين شركاء الاتحاد الأوروبي والبحر المتوسط وبين الشركاء أنفسهم كما دعت إلى ذلك توصيات الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط بشأن "شبكات النقل الأورومتوسطية" والتي تم إقرارها بتاريخ 4 مارس 2011 في روما، ويجب منح اهتمام خاصّ للإجراءات

الجمركية، وبشكل خاص إلى تبسيطها وتنسيقها مع السياسة والقواعد الجمركية للاتحاد الأوروبي؛

ب- البرامج التجريبية الداعمة للزراعة والتنمية الريفية، بالإضافة إلى برامج التنمية الإقليمية التجريبية مع الاستفادة من خبرة الاتحاد الأوروبي الواسعة في هذه المجالات، وتطلب في هذا السياق تنسيقاً أحسن وتعاوناً أكبر بين البرامج التابعة للصندوق الأوروبي للتنمية الجهوية على مستوى الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي وتلك التابعة لأداة سياسة الجوار الأوروبية؛

ج- إستراتيجيات التنمية العمرانية المستدامة بما في ذلك التخطيط العمراني والطاقات المتجددة وتحسين كفاءة استخدام الطاقة في النقل والموانئ،

د- تغيير المناخ، مع التأكيد بشكل خاص على مشكلة التصحر؛

هـ- التفاعل بين المناطق الريفية والحضرية، مع البناء على نهج الشراكة التجريبية "الريفي الحضري (Rurban)" الذي وضعته المفوضية الأوروبية لتقييم المكاسب الاقتصادية والاجتماعية الممكنة من تحسين التعاون الريفي الحضري،

و- دور الشركات الصغرى والمتوسطة في البحر الأبيض المتوسط؛

ز- تطوير الاقتصاد الرقمي ودعم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ووسائل الاتصال فائقة السرعة بالإنترنت بهدف تحسين الاتصال في المناطق المعزولة، وتحسين القدرة على المنافسة، وتقوية التماسك الاجتماعي؛

ح- الإرث الثقافي، لا سيما من وجهة نظر دور الشباب في حماية التراث الثقافي المحلي وتقييمه

9. تدعو المفوضية الأوروبية لتضع في اعتبارها هذه العوامل في الإطار المالي المتعدد السنوات المقبل 2014-2020، مثلاً عن طريق المشاركة في تمويل مشروعات البنية الأساسية من خلال مرفق استثمار الجوار، وترحب بمقترحها بتاريخ 7 ديسمبر 2011 بزيادة مخصصات ميزانية آلية الجوار الأوروبي بنسبة 40% (لتصل إلى 18.1 مليار يورو) مقارنة بالفترة 2007-2013؛

10. تدعو الاتحاد من أجل المتوسط إلى تحسين دمج البعد الإقليمي في العلاقات الأوروبية ومتوسطة في مقدمة أولوياته وتطلب من أمانته تنسيق مبادرات الاتحاد من أجل المتوسط مع البرامج الأوروبية الموجودة بشكل أفضل، بالتعاون مع المفوضية الأوروبية والمؤسسات الأخرى (مثل بنك الاستثمار الأوروبي، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية)، تبادل أفضل الممارسات داخل المنطقة، وليكن مثلاً عن طريق بوابة إلكترونية أوروبية متوسطة أو قاعدة بيانات حول التماسك الإقليمي؛

11. تحت دول الاتحاد من أجل المتوسط على الإقرار بأن سياسات التماسك الإقليمي تقتضي وجود عملية أكثر لامركزية وأقلمة السياسات الوطنية، مع الأخذ في الاعتبار دور المناطق في ضمان نجاح الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية؛ وتشدّد خاصة على أهمية التعاون العابر للحدود (CBC) في سياسة الجوار، الذي يمكن من تحقيق التعاون التشاركي اللامركزي بين السلطات المحلية والإقليمية حول البحر الأبيض المتوسط، وتزى أنه ينبغي زيادة الحصة المخصصة لبرامج التعاون العابر للحدود في فترة البرمجة الجديدة والتي تبلغ حالياً 5%.

12. تطلب القيام بتعبئة كافة مستويات المجتمع وتوعيتها بالمسؤولية بحيث تتمكن اللامركزية من المساهمة في تنمية جميع المناطق بطريقة ديموقراطية، من خلال إشراك الشعوب في إدارة شؤونها الخاصة وتحسين العلاقات بين الدولة و المواطن وإعطاء دفعة للتماسك الاقتصادي والاجتماعي والإقليمي؛

13. تستدعي في هذا السياق المشاركة الضرورية لجميع الأطراف المعنية المحلية (السلطات المحلية، والشركاء في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بما في ذلك جمعيات المرأة والشباب) في تحديد وتنفيذ خطط التنمية الإقليمية والتماسك الإقليمي؛

14. تدعو المفوضية الأوروبية لتقوية برامج التوأمة بين السلطات المحلية من الاتحاد الأوروبي ونظرائهم في جنوب المتوسط؛

15. تدعو دول الاتحاد من أجل المتوسط والأطراف المعنية لتبني نهج مرن ومبتكر عند تنفيذ إستراتيجيات التماسك الإقليمي، حيث أن العديد من القضايا لا تعترف بالحدود الإدارية وقد تتطلب استجابة متناسقة من العديد من المناطق والدول، بينما تحتاج الأخرى أن يتم التعامل معها على المستوى المحلي أو الجوار؛

عن

نحو إطار مالي أوروبي متوسطي شامل من أجل التنمية الاقتصادية للمنطقة

أ. حيث أنه لا بد من النظر إلى الإطار المالي الأوروبي المتوسطي الشامل الهادف إلى التنمية الاقتصادية للمنطقة، كمجموعة من المنظمات والكيانات والآليات الثنائية والمتعددة الأطراف، العامة والخاصة، المشتركة في تمويل التنمية الاقتصادية وفي مساندة الاستثمار. والذي يتطلع إلى العمل بصورة متزامنة لمكافحة الفقر والامية والبطالة من أجل تحسين الظروف المعيشية والأداء المهني وتنمية الخدمات العامة لإعداد البنية التحتية وعلى الأخص المياه والنقل والطاقة لمساندة الشراكة وإشراك المجتمع المدني؛

ب. حيث أن الاتحاد الأوروبي قد قام بزيادة حجم الأموال المخصصة للدول المتوسطية الشريكة لمواجهة الحاجات الناتجة عن الربيع العربي والآثار المترتبة على الأزمة الاقتصادية؛

ج. وحيث أن الأزمة المالية والاقتصادية والاجتماعية الحالية هي أزمة عالمية، ساهمت في إضعاف اقتصاديات ومجتمعات المنطقة الأوروبية ومتوسطة والتي أبرزت الاحتياج إلى التضامن وتعزيز التعاون المدعم للتوصل إلى إجابة شاملة فعالة قادرة على تخفيف آثار هذه الأزمة، والتوصل إلى نمو اقتصادي قوي يتمتع به الجميع. لتحقيق ذلك فأنا في أمس الحاجة إلى تصحيح القصور وتلافي نقاط الضعف في الإطار المالي الحالي، والذي يتصف بقلّة الموارد المالية والتوزيع غير العادل، دون متابعة كاملة والموجهة بطريقة غير كافية تجاه الشركات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة وخلق فرص العمل؛

ح. حيث أنه يمكن لبنك الاستثمار الأوروبي (EIB)، بالإضافة إلى مبلغ الأربعة مليارات يورو التي تم تخصيصها قبل الربيع العربي، أن يخصص للمنطقة الأوروبية قروضاً إضافية تصل قيمتها إلى مائة مليار يورو وأنه من المقرر أن يقوم البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير بتوسيع نطاق تغطيته الجغرافية لتشمل الجوار الجنوبي وأن يقدم سنوياً ما يصل إلى 2.5 مليار للاستثمار في القطاعين العام والخاص لدعم إنشاء وتوسيع الشركات وتمويل البنية التحتية؛

1. تُشير إلى أنه من الضروري في سياق الميزانية بالغة الحساسية العمل بكثرة وأقل الوسائل المالية، مع تفضيل جميع العمليات التي من شأنها التأثير إيجابياً على الاقتصاد وسوق العمل، وتُساند المدخل الإجمالي للمفوضية الأوروبية بخصوص البعد الاقتصادي والعنصر المالي لسياسة الجوار الأوروبية، وتُشيد بالطرح المباشر لمرفق استثمارات الجوار وتؤكد على أهمية العمل طبقاً للأولويات نحو:

- الميل العملي للمدخل الخاص (بالأموال والحراك والسوق)؛
- تحسين الحوكمة وتنسيق الوسائل والإجراءات الخاصة بمساندة التنمية الاقتصادية للمنطقة؛
- فتح الأسواق والتكامل على مستوى المناطق الفرعية والأساسية بشأن المسائل الاقتصادية والسياسية التي تُمثل أساس الشراكة الأوروبية؛
- رفع مستوى التبعة للموارد والأموال لاسيما من خلال الارتباط المكثف للبنوك والقطاع الخاص؛

2. تلاحظ أن الأزمة الاقتصادية والمالية قد أثرت بشكل كبير على المواطنين والفاعلين الاقتصاديين والسلطات المحلية والإقليمية لجميع البلدان ولذا تعتبر أنه من الضروري تنفيذ تدابير لخلق فرص العمل وتعميق العلاقات التجارية الأوروبية متوسطة العلاقات وتشجيع الابتكار والتماسك الاجتماعي؛ وتذكر بهذا الصدد أن أولوياتها ترتبط بالأسواق المحلية وبالفرص التي تتيحها إقليم منطقة البحر الأبيض المتوسط.

3. يُطالب بأن يتم تسجيل المبادرات في إطار الاتحاد من أجل المتوسط للتوصل إلى إطار مالي حقيقي، مع التعهد بإشراك السكرتارية العامة للاتحاد من أجل المتوسط في هذا المجال، وتطلع بصفة خاصة على العمليات المالية والآليات والمشاريع التي تم تنفيذها بهدف التنمية الاقتصادية للمنطقة، تعتقد أن ذلك سيسمح بتدعيم رؤية الإطار المالي وتشجيع التنسيق على مستوى عال بين مختلف المهتمين، المؤسسين أو الممولين؛

4. تشجع إنشاء بنك استثمار أوروبي على أساس دراسة لجميع ظروف وأفاق إنشاء هكذا بنك، من أجل دعم جهود الإصلاح دول جنوب المتوسط، من خلال تقديم تمويلات محددة لدعم اللامركزية والحكومات المحلية والإقليمية.

5. تأسف أن المنطقة الأوروبية متوسطية تعاني من اهتزاز الثقة من جانب المستثمرين. إن استعادة هذه الثقة يستدعي تحسين البيئة الاقتصادية والقضائية وذلك من خلال إجراء إصلاحات هيكلية شاملة تسمح بتحقيق الحكم الرشيد والشفافية وإنفاذ القوانين لتدعيم القطاع الخاص وفتح أبواب الصفقات العمومية وتعزيز عناصر الجذب للمنطقة. وفي هذا الصدد تُحيي مساندة الاتحاد الأوروبي وتركيا وأعضاء الدول الثماني الكبار والبقطة العربية ولا سيما من خلال شراكة (دوفيل) التي من شأنها أن تُصاحب، بصفة دائمة، عملية الانتقال السياسي والتحول الاقتصادي للضفة الجنوبية للمتوسط، على الرغم من الحاجة إلى بعض التوضيح لطبيعة وأهداف الشراكة من (دوفيل)، كما تُشدد على أهمية تعضيد الثقة في المضي قدماً في إنشاء المشروعات الملموسة والبناءة كالمشاريع الخاصة بالاتحاد من أجل المتوسط، حتى يُمكن التوصل إلى ديناميكية إيجابية، كما تُرحب بالمشاريع التي انطلقت في هذا الصدد ومع ذلك تأسف من البطء في دخولها حيز التنفيذ العملي وبصفة خاصة فيما يتعلق بالمبادرة المتوسطية لتطوير الأعمال؛ كما تُرحب أيضاً بالعمل الإيجابي للبنك الأوروبي للاستثمار والذي يدعم منذ عشرية من الزمان تنمية القطاع الخاص في دول المغرب والمشرق؛ تدعو البنك الأوروبي للاستثمار إلى الحفاظ على نفس حجم القروض الممنوحة بما يكفي لضمان مواكبة الحاجة المتنامية لخلق فرص عمل جديدة وذلك بدعم القروض الصغيرة والشركات المتوسطة والصغيرة وتمويل البنية التحتية؛ كما تدعو البنك الأوروبي للاستثمار إلى دعم نشاط لمشاريعها بما في ذلك في شكل شراكة بين القطاعين الخاص والعام، ومع مؤسسات تنموية أخرى وتمويلية دولية وإقليمية وكذا دول منطقة الخليج، وهو ما من شأنه أن يساهم في ملئ الفراغ الواقع في مجال التمويل ويقدم دعماً عملياً لشراكة دوفيل. كما تشعر بالفخر تجاه الإيجابية للمرفق الأوروبي متوسطي للاستثمار والشراكة والتوسع في أنشطة البنك الأوروبي لإعادة التشييد والتنمية، للضفة الجنوبية للمتوسط، وتنادي بتعضيد جميع الأطراف المشتركة في التنمية الاقتصادية للمنطقة؛

6. تنادي وتتمنى الوصول إلى الذروة في مجال تبادل الأنظمة والأدوات القائمة والمخصصة للتنمية الاقتصادية للمنطقة. وذلك شرط أساسي

لإنشاء إطار مالي ملائم وفعال. كما تعتقد أنه من الواجب تدعيم التكامل بين عمليات التمويل الثنائية والمتعددة الأطراف والتشديد على اعتماد النسيج الاقتصادي للمنطقة على الشركات المتوسطة والصغيرة والصناعات المتوسطة والصغيرة على نحو أساسي علماً بأن الائتمان الصغير هو أحد أشكال التمويل الأكثر توافقاً. كما تدعو للتوسع في نطاق العرض وإتاحة القروض الصغيرة ومساندة عمليات التمويل والمشاريع التي تركز على المشاركة بين القطاع العام والخاص. كما تنصح بأن يكون التمويل المخصص للتنمية الاقتصادية:

- مضمون ضد المخاطر الملازمة لأنشطة القروض؛
- خاضع إلى تخفيض القيود الإدارية لتسهيل عملية الانتشار

- متفق مع الأولويات والأهداف الموضوعية مسبقاً؛
- أن يتم المنح عند استيفاء المعايير المؤهلة، خاصة فيما يتعلق بالالتزام بالإصلاحات لتدعيم الديمقراطية والحقوق والحريات الأساسية مع إيلاء اهتمام خاص لحقوق المرأة والقضاء على التمييز وإقامة مجتمع مدني حر؛
- يحترم مبادئ المسؤولية المشتركة والإدارة المشتركة والتوافق؛
- أن يخضع التمويل عند استخدامه للمتابعة؛
- في خدمة الجماهير واحتياجاتها وتطلعاتها؛

لهذه الغاية، تعتبر أدوار البرلمانات والمجتمع المدني أساسية.

7. تدعو إلى اتخاذ مبادرات في جانبي البحر الأبيض المتوسط تهدف إلى الاستغلال التام لإمكانات الرجل والمرأة دون تمييز وتعزيز التعليم والتدريب المهني بما يتناسب مع متطلبات الأسواق الحديثة، وأيضاً تشجيع التبادلات وتقاسم المهارات إضافة إلى تعزيز حركة الطلبة ورجال الأعمال؛

8. يُطالب بأن يتم وضع إطار مالي أوروبي متوسطي شامل للتنمية الاقتصادية للمنطقة عن طريق إتباع مدخل الاقتصاد الكلي لتشجيع النمو الاقتصادي والمنافسة وسوق العمل، وتدعو البنك الأوروبي للإستثمار للعب دور مهم في تنفيذ هذا الإطار المالي الأورو متوسطي. تؤكد على أهمية حضور البنك الأوروبي في أنشطة اللجنة المستقبلية؛ مع الأخذ في الاعتبار بأن التنمية الاقتصادية تتطلب انخفاض في التباين الاقتصادي داخل الدولة وبين الدول. كما تعتقد أنه من الضروري في هذا الصدد، إيجاد توازن بين الإستراتيجية الشاملة والمدخل بكل حالة علي حدة طبقاً لخصائص كل دولة. وهي علي يقين بأن هذه الجهود سوف تثمر عن التوصل إلى نمو اقتصادي شامل ومستدام للمنطقة بأكملها.

0
0 0

ترشد رئيسها إلى إحالة هذه التوصية إلى الرئاسة المشتركة للاتحاد من أجل المتوسط والأمين العام لأمانة الاتحاد من أجل المتوسط ومجلس وزراء الاتحاد الأوروبي والممثلة السامية/نائبية الرئيس، كاترين أشتون، والمفوضية الأوروبية وبرلمانات وحكومات الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط والبرلمان الأوروبي.